مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

وزيرة الشؤون الاجتماعيّة: هدفنا تجاوز الأزمة إلى حلول أكثر إستدامة

منذ ان بدأت الحرب الاسرائيلية على لبنان، كانت الدولة حاضرة وحصل تنسيق يومي بين الوزارات والاجهزة المعنية وغرف ادارة الكوارث، سواء في ما يتعلق بالإيواء أو الصحة أو التربية أو المساعدات الإنسانية. فقد توزعت المهام وتنوعت بين مختلف المؤسسات، من خلال هيئة ادارة الكوارث في رئاسة مجلس الوزراء، التي عملت ولا تزال، كخلية طوارىء من أجل تلبية الاحتياجات الناجمة عن الحرب، لا سيما موضوع النزوح

لقد تعاملت وزارة الشؤون الاجتماعية مع ازمة النزوح باعتبارها حالة طوارئ وطنية تتطلب استجابة سريعة ومنظمة، كما عملت على تفعيل مراكز الايواء، تعزيز التنسيق مع المحافظات والبلديات والشركاء، وإطلاق آليات متابعة ميدانية مباشرة، في حين ركزت أيضا على ضمان استمرارية الخدمات الاساسية للنازحين. فقد اعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد عن تقديم دعم لأكثر من 6000 عائلة في قضاء حاصبيا من خلال المساعدات المالية لتعزيز صمودهم، ولـ 6000 عائلة صامدة في قرى بنت جبيل، اضافة الى الدعم النقدي الذي قدمته الحكومة لأكثر من 140 ألف عائلة نازحة خارج مراكز الايواء من مختلف المناطق الجنوبية. "الامن العام" التقت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد، واجرت معها حوارا عن كيفية مواكبة الوزارة لملف النزوح من مختلف الزوايا، وكيف واجهت الأزمة التي طرأت؟

■ بداية، كيف تعاملت وزارة الشؤون الاجتماعية مع ازمة النزوح منذ اللحظة الاولى للحرب؟

□ منذ اللحظة الاولى، تعاملت وزارة الشؤون الاجتماعية مع الازمة باعتبارها حالة طوارئ وطنية تتطلب استجابة سريعة ومنظمة. لقد عملنا على تفعيل مراكز الايواء، تعزيز التنسيق مع المحافظات والبلديات والشركاء، وإطلاق آليات متابعة ميدانية مباشرة. كما ركزنا على ضمان استمرارية الخدمات الاساسية للنازحين، من الغذاء والرعاية الصحية الى الدعم النفسي والاجتماعي، مع الحرص على حماية الفئات الأكثر هشاشة، خصوصا الاطفال وكبار السن والاشخاص ذوي الاعاقة.

■ كيف كانت عملية التنسيق والاستجابة من قبل الحكومة ككل، لا سيما من الوزارات المعنية؟

□ الاستجابة تمت ضمن مقاربة حكومية مشتركة، لأن حجم الازمة تجاوز قدرة أي وزارة بمفردها. كان هناك تنسيق يومي بين الوزارات والاجهزة المعنية وغرف ادارة الكوارث، سواء في ما يتعلق بالإيواء أو الصحة أو التربية أو المساعدات الانسانية. الاهم أن الدولة كانت حاضرة، وتم العمل على توحيد الجهود وتنظيمها لتفادي الفوضى والازدواجية، إضافة الى ضمان وصول المساعدات الى مَن يحتاجها فعلا.

■ ليست المرة الاولى التي يمر فيها لبنان في ازمات كهذه، فما الذي اختلف هذه المرة وكيف كانت الاستجابة؟

□ لبنان مر بأزمات كثيرة، لكن ما يميز هذه المرحلة انها جاءت في ظل انهيار اقتصادي واجتماعي ومؤسساتي غير مسبوق، بعد أقل من سنتين على انقضاء الحرب السابقة، مما جعل الضغط على الدولة والمجتمع أكبر بكثير. على الرغم من ذلك، كان هناك تطور مهم في آليات الاستجابة، سواء من خلال تحسين التنسيق، أو استخدام البيانات والمنصات الرقمية، أو تعزيز الشفافية في تتبع المساعدات وتوزيعها. كما أن تجربة السنوات الماضية سمحت ببناء قدرات أفضل لإدارة الازمات والاستجابة السريعة.

■ كيف يمكن وصف استجابة المجتمع الدولي واصدقاء لبنان في هذه الازمة؟

□ كان هناك دعم مهم من المجتمع الدولي والدول الصديقة، سواء عبر المساعدات الانسانية المباشرة او عبر دعم خطط الاستجابة الحكومية. العديد من الدول والجهات الدولية وقفت الى جانب لبنان في هذه المرحلة الصعبة، وتم تأمين مساعدات غذائية وطبية واغاثية، اضافة الى دعم برامج الحماية الاجتماعية. لكن في الوقت نفسه، نؤكد دائما ان المطلوب ليس فقط استجابة انسانية ظرفية، بل دعم قدرة الدولة اللبنانية ايضا على الصمود وتعزيز مؤسساتها.

■ هل الازمة هي في تأمين التمويل فقط أم في مجالات أخرى؟

□ التمويل اساسي طبعا، لكن التحدي لا يقتصر عليه. هناك ايضا ضغط كبير على البنى التحتية والخدمات العامة، وعلى المدارس والمراكز الصحية ومراكز الايواء. كما أن ادارة الازمات بهذا الحجم تحتاج الى موارد بشرية، وقدرات لوجستية، وآليات تنسيق فعالة. لذلك، المقاربة المطلوبة ليست فقط تأمين الاموال، بل ايضا الاستثمار في تقوية انظمة الحماية والاستجابة الوطنية.

■ ماذا عن دور المجتمع المدني والمؤسسات والجمعيات الاهلية والاحزاب اللبنانية في هذه الازمة؟

□ لا يمكن مواجهة ازمة بهذا الحجم من دون تكامل الجهود. المجتمع المدني والجمعيات والمؤسسات لعبت دورا اساسيا على الارض، سواء في الاغاثة أو الدعم الاجتماعي أو العمل الميداني. كذلك، ساهمت مبادرات اهلية ومحلية كثيرة في دعم العائلات المتضررة. المطلوب دائما هو ان يكون هذا الجهد ضمن إطار من التنسيق والتنظيم، حتى تكون الاستجابة أكثر

عدالة وفعالية، ولكي تبقى الدولة هي المرجعية الاساسية في ادارة الازمة.

■ من المعروف عند الازمات اعداد الخطط لمواجهة بداية الازمة وتداعياتها التي قد تستمر لما بعد انتهاء الازمة، فهل هناك خطة لما بعد انتهاء الازمة وما هي؟

□ طبعا هناك خطة، اذ أن أي استجابة مسؤولة لا يمكن أن تقتصر على ادارة الطوارئ فقط. نحن

> **لا يمكن مواجهة ازمة بهذا الحجم من دون تكامل الجهود**

وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد.

توزّع النازحين

تبين ان عدد مراكز الايواء المفتوحة هو 637 مركزا موزعة على مختلف المحافظات، وان هناك 158 مركزا لا تزال تستوعب اعدادا اضافية، حيث بلغ عدد النازحين الاجمالي في كل المراكز 129642 مع الاشارة الى امكانية استيعاب نحو 7000 نازح اضافي في هذه المراكز.

نعمل بالتوازي على التفكير بمرحلة ما بعد الازمة، سواء لناحية دعم العائلات المتضررة، أو اعادة ربط الناس بالخدمات، أو تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية. الهدف ليس فقط تجاوز الأزمة الآنية، بل بناء قدرة أكبر على الصمود، والانتقال تدريجيا من الاغاثة الطارئة والاستجابة المؤقتة الى حلول أكثر استدامة يمكن أن تحفظ كرامة الناس وتعزز قدرة المجتمع على الصمود.

■ ما هي البرامج التي تعمل عليها وزارة الشؤون بشكل عام، والتي يستفيد منها النازحون بشكل خاص؟

□ من المعلوم ان الوزارة تعمل على أكثر من برنامج وخصوصا ما يتعلق بأصحاب الاحتياجات الخاصة، حيث هناك برنامج مساعدات نقدية لذوي الاعاقة الذي يستفيد منه 34 الف شخص فقط لأنهم يحملون بطاقة خاصة وضمن فئة عمرية معينة. كما أن هناك فئة من هؤلاء استفادوا حاليا من دفعة واحدة بسبب الحرب، لأنهم تضرروا منها. وهناك ايضا برنامج امان الذي كان يستفيد منه 167 ألف شخص، ويجري حاليا التدقيق فيه من اجل ضمان شفافيته، علما أنه يوزع مبالغ نقدية ايضا للعائلات الاكثر فقرا في لبنان بقيمة تصل الى 145 دولار للعائلة في الشهر. كذلك هناك برنامج الاستجابة للصدمات الذي يغطي حاليا 146 ألف عائلة من المتضررين من الحرب، الذين تسجلوا عبر المنصة وخارج مراكز الايواء وفي المناطق الحدودية. هذه هي البرامج الاساسية التي تغطيها الوزارة نقدا، اضافة الى العقود مع مؤسسات الرعاية والجمعيات التي تقدم خدمات شبه مجانية للمواطنين، حيث تتولى الوزارة تغطية كلفة هذه الخدمات. وثمة ايضا 165 مركزا للشؤون الاجتماعية في كل المناطق، تعتبر الذراع التنفيذي للوزارة في كل لبنان. كذلك هناك برنامج الاندماج الاقتصادي الذي كانت تعمل عليه الوزارة قبل الحرب، والذي ستستكمله على قاعدة اخراج هؤلاء الناس من حالة الفقر، من خلال تعليمهم ومساعدتهم على استخدام صنارة صيد السمك وليس فقط تقديم السمك لهم، وذلك بهدف تحويلهم الى منتجين في المجتمع. الوزارة تعمل ايضا على إطلاق استراتيجية للطفولة المبكرة، واستراتيجية وطنية للأشخاص ذوي الاعاقة. في المحصلة، إن وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعمل على رؤية الانتقال الى وزارة تنمية اجتماعية من خلال الاستراتيجيات الآنفة الذكر، انتقلت بسبب الحرب الى العمل الاغاثي من خلال ادارة مراكز الايواء للنازحين وتوفير احتياجاتهم من جهة، وتوزيع مساعدات نقدية مباشرة خارج مراكز الايواء. فنحن نهتم أيضا بالصامدين في القرى الحدودية، وفي الوقت نفسه نعمل على العودة الى حيث كانت الوزارة قبل الحرب من أجل العمل على إطلاق هذه الرؤية والاستراتيجيات التي تأخر اطلاقها بسبب هذه الحرب.